ذلك فينقل الي باب فعل اي فلا بد من ملاحظة الامرين وفصله
ان الحاجة الي النقل لافادة المبالغة لانها تحصل من جعل الفعل
بمنزلة الغرائز وما في حكمها والغرائز الامور الطبيعية اللازمة
كالحسن والقبح وما في حكمها قال اهل الصرف ان هذا الباب موضوع
للصفات اللازمة مما جعل الانسان عليه او صار ملكة له بالتكرار
فان قلت هلا حصل نقل رحم بالكسر الي فعل بالضم ابتدأ من
غير توسط جعله لازما لان اللازم المفهوم المعاني المنقول اليه
هو المقصود قلت لان الجعل المذكور هو المسوغ لنقله
من مطلق اللازم الي اخص منه وهو فعل بالضم فيكون النقل
من لازم الي مثله لمناسبة بينهما او هي اللزوم بخلاف نقل
المتعدي ابتداء الي لازم لا مسوغ له اذ لا مناسبة بينهما الا
مطلق الفعلية وهو غير مسوغ لذلك افاده بعض المشايخ
فيما كتبه والحاصل ان الفرق بين منازل منزلة اللازم وبين
ما جعل لازما ان الاول متعد للمفعول فيقطع النظر عن
مفعوله تحقيقا وتقديرا اي لقصد الاعلام بالفعل وفاعله
دون مفعوله كما في فلان يعطي بخلاف ما جعل لازما
فانه يصير غير متعد اصلا قوله من باب فعل بالكسر اي الذي
هو باب الصفات المنتقلة عن النفس اي بحسب الوضع
والا فقد يستعمل فعل بالكسر للصفة اللازمة نحو يئس ونحوه
قوله باب فعل بالاضافة التي للبيان وفائدة تقرير باب
مع ذلك الاشارة الي انه ليس المراد انه نقل الي المادة
المخصوصة التي هي الفاء والعين واللام بحيث يستحيل
اليها اي ينقلب اليها قوله اللازم له اي لباب فعل اللزوم

قوله لاختصاصه

قوله لاختصاصه اي باب فعل قوله بافعال الغرائز الباد اخلة
على المنصوص عليه والمقصود هي مستعملة فيهما معا اي باللام
بالافعال الدالة على الغرائز اي الصفات الغريزة كجبن وكرم
وهي جمع غريزة وهي الطبيعة وفرق بانها ملكة تصدر عنها
صفات ذاتية ويغرق منها الخلق وهو بضم اللام ملكة
يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الان للاعتبار
مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغريزة مثل الكرم
والمروءة والشجاعة ومقابلاتها قاله في المطول قوله اللازم
صفة لافعال الغرائز اي اللازم اللزوم لها وعبارة ح الي باب
فعل بالضم الذي هو باب الصفات اللازمة للنفس اي بحسب
الوضع والا فقد يستعمل فعل بالضم للصفة المنتقلة نحو
نطق قوله بان تجعله منه تصوير للنقل اي بان تجعل الفعل
المذكور من باب فعل قوله وهذا بطرد اي النقل الي باب فعل
يطرد في باب المدح والذم فاذا اردت ان تمدح زيدا بكثرة العلم
فتقول علم الرجل زيد بضم اللام وتجري فيه ما تجري في باب
نعم او تذمه بكثرة الجهل تقول جهل الرجل بضم الهاء بقي انه
حينئذ ان ضبط كلام المصنف بالكسر فان الوجه الثاني وان
ضبط بالضم فان الوجه الاول فيما يخلص فيجاب بغرانه
باحدهما مرادا المادة بقطع النظر عن الهيئة اللازمة لضرورة
النطق باحدهما وحيث اريد المادة لقطع النظر عن الهيئة
بانى على الوجهين معا ولا يضر التلفظ بالكسر او الضم لما ذكرنا
قوله الكافي نسبة اي الكافية على غير قياس لكثرة قرائنه
لها قوله ويرجع حاصله اي حاصل جعله لازما ونقله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)